

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## سياسة اقتصادية غير مقنعة!

المحرر الاقتصادي

من الآخر، السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الحالية؛ غير مقنعة، لكونها أحادية الجانب، وتستثني من حساباتها عنصراً مهماً في الاقتصاد، هو المواطن- المستهلك.

صحيح أن الحكومة تقوم بأقصى جهد ممكن لتحسين الواقع وتأمين أفضل الظروف «المتاحة» لسبل العيش وسط الحرب، إلا أن الملاحظ وجود صعوبة بالتفريق بين الإجراءات والقرارات والسياسات المناسبة اقتصادياً لتحقيق أهدافها، وغير المناسب منها!

لا تختلف مع الحكومة في موضوع تسهيل عمليات الإنتاج وحماية المنتج المحلي، فهذا جزء من الاقتصاد السياسي لدولة نامية، تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية بفرض قبول مشروع السوق بأسرع وقت ممكن، وفجأة وجدت نفسها وسط حرب شرسة، ابتلعت مخرجات التنمية فيها لربع قرن، وربما أكثر.. لذا تقييد التجارة ودعم الصناعات الناشئة وتحفيز الإنتاج وتقديم التسهيلات للمنتجين أمر مسوغ وصحيح اقتصادياً، بشرط توجه نحو التصدير والإحلال الذكي للمستوردات على أساس المنافع النسبية.

أما من الجهة المقابلة، لميزان الاقتصاد، أي الطلب، فيبدو أن الحكومة قررت السير بسياسة اقتصادية عرجاء، يقفز الاقتصاد فيها على رجل واحدة، هي العرض، و«يشطح» الرجل الثانية، وهي الطلب!

نعم هذا ما يفهم من تصريحات رئيس الحكومة المتكررة حول ربط زيادة الرواتب والأجور بالتنمية، وطلبه من المواطن أن يتحمل سنتين ريثما تدور عجلة الإنتاج أكثر.. دون أن يخبرنا من سوف يؤسس للتنمية إذا كان المواطن- المستهلك يعيش عند حد الكفاف الأذني؟

كما أن اقتصاديات التنمية تبشر هذه السياسة بفشل على مستوى السوق والحكومة. أما السوق فلأن زيادة عرض البضائع مع حجب الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم -ولو بنسب بسيطة بسبب التشغيل- مع ثبات الدخل، يعني زيادة في العرض، قياساً لعدم وجود طلب داخلي عليها، وبالتالي سوف تتوازن الأسعار في السوق عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي، أي سوف تصبح الأسعار غير متناسبة مع التكاليف، وبالتالي الإنتاج غير مشجع. أما إخفاق الحكومة، فلأنها لم تقدر على الحفاظ على القدرة الشرائية للمجتمع وتحسين مستوى معيشته أو الحد من مستوى الفقر.

هذه هي مفردات علم الاقتصاد، التي تبدو غائبة، أو يتم تجاهلها في أروقة الحكومة، وبكلام بسيط، إن عدم التفكير جدياً وسريعاً بتعديل السياسة الاقتصادية، بالنظر إلى المواطن بين الامتنان، وتحسين دخله، عبر زيادة الرواتب، وتأمين فرص العمل، وتشجيع المشاريع الأملية وغيرها، سوف يضعنا أمام مشكلات اجتماعية نحن بغنى عن تفاتها، ولعل الهجرة ونشاط الأعمال المخلّة بالقانون ليس أقلها.

بيدو أن الأوساط النقدية والمصرفية، وخاصة الأكاديمية منها، بدأت تشعر بالارتياح حيال السياسة النقدية التي يديرها حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام.. وبعيدا عن موضوع استقرار سعر الصرف منذ إخراج شركات الصرافة من السوق ووقف عمليات ضخ الدولار، هناك موضوع تمويل الطاقة عبر شهادات اإيداع وسندات خزينة بالطبع الأجنبي، الذي خرج إلى الإعلام مؤخراً.

وبحسب المعلومات، فإن المصرف المركزي يصدر إصدار شهادات اإيداع بالعملة الأجنبية يتم من خلالها استقبال جزء من الأموال السورية في الخارج وإعطائها فائدة جيدة أعلى من دول الجوار يمكن أن تصل إلى ٥٪، واستخدامها في تمويل شراء الطاقة اللازمة للمصانع، علماً بأن موضوع طرح سندات الخزينة كان مطلباً للعديد من الخبراء والمتابعين للشأن

النقدي، وقد ناقشته «الوطن» عدة مرات في وقت سابق.

وللتعليق على الموضوع، بين أستاذ النقود والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، الدكتور علي كنعان، أن طرح سندات خزينة وشهادات اإيداع بفائدة ٥٪ عقيل بتأمين نحو مليار دولار أميركي للحكومة، وهو رقم مهم جداً في الوقت الراهن، ويؤمن الحاجة المطلوبة من الطاقة لفترة جيدة، مبيّناً أنه من الأفضل تحديد فائدة بنحو ٦٪، ما من شأنه رفع الرقم المتوقع تحصيله بالقطع الأجنبي. علماً بأن سندات الخزينة وشهادات اإيداع، إنما هي أوراق دين نظريتها الحكومة للمصارف والجمهور، لتأمين الأموال التي تحتاج إليها، مقابل دفع فوائد على هذه الأموال المستدانة من المصارف والجمهور، وهي تلقى رواجاً لكونها عديمة المخاطر، لأن الدين تضمنته الحكومة، لذا تسمى اإيداع المصارف والمؤسسات المالية، والمستثمرون إلى شراء هذه الأوراق لتخفيض مستوى المخاطر

| الوطن

توقع أن تؤمن الحكومة مليار دولار عبر سندات الخزينة بزيادة ٥٪

## أكاديمي متخصص بالنقد لـ«الوطن»: رفع الرواتب ١٠٠٪ تمويل بالسندات لا يرفع التضخم أكثر من ١٠٪



وما زال يتحمل ظروف الحرب، ما يجعله يستحق تحسين دخله، وهذا مطلب أبعد من اقتصادي، على حد تعبير كنعان. مبيّناً أن طرح سندات خزينة بالليرة السورية لتأمين ألف مليار ليرة سورية، من شأنه إعادة توزيع السيولة في الاقتصاد، ممن راكمو الأموال ويعملون على تهربها، باتجاه توظيفها في المصارف وتمويل

زيادة الرواتب، فتنظر العملية كأداة توزيع للسيولة النقدية، وإعادة توظيفها، وهذا أفضل من اللجوء إلى طباعة العملة، ريثما يتحسن الإنتاج، مؤكداً أن سياسة الحكومة اليوم تركز على سياسات جانب العرض، أي تحفيز الإنتاج عبر التسهيلات والمزايا والإعفاءات ودعم الصناعة المحلية، وهذا أمر جيد جداً، والهدف منه بشكل أساسي توجيه الإنتاج إلى التصدير لتأمين القطع الأجنبي، ومن ثم ما بهم هو دخل المواطن في الأسواق الخارجية

مستهدفة، إلا أن الاقتصاد لا يستقيم عند هذا الحد، فالمطلوب سياسات من جانب الطلب لتحفيز استهلاك الأسر السورية عبر زيادة الرواتب بشكل أساسي، لا تنسى التنويه إلى ضرورة تأمين تعويضات لغير الموظفين، والعمل جدياً وبشكل سريع على تشجيع الاستثمار العائلي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

كما طالب كنعان باللجوء إلى طرح سندات خزينة بالليرة السورية، بغية زيادة الرواتب والأجور، لتعزيز جانب الطلب في الاقتصاد، الذي هو اليوم في أدنى مستوياته، وهذا أمر غير صحي اقتصادياً، مؤكداً أنه ما من مسوغ لقلق الحكومة حيال رفع الرواتب عبر التمويل بالعجز، حتى لو قامت بطبع العملة لتمويل الخزينة وشهادات اإيداع لتمويل كما يتم تسويق الأمر، مؤكداً أن رفع الرواتب ١٠٠٪ اليوم لن يزيد التضخم بأكثر من ١٠٪ في أسوأ الأحوال، لكن بشرط ألا تقوم الحكومة برفع أسعار حوامل الطاقة كما كانت تعمل في الأوقات السابقة، ما يسبب ضياع الفائدة من زيادة الرواتب، لأن التضخم كان يحصل ليس بسبب الزيادة في الرواتب وإنما بفعل رفع حوامل الطاقة، ومن ثم رفع تكاليف الإنتاج، والأسعار.

مؤكداً أن الحد الأدنى للأجور والرواتب اليوم يجب أن يكون ٢٥٠ ألف ليرة سورية، لذا فرفع الحد الأدنى اليوم إلى ٦٠ ألفاً، بمضاعفته، لن يسبب طلباً فائضاً في الاقتصاد، إذ إن متطلبات الغذاء للأسرة تقوى هذا الرقم بنسبة مهمة، ومن ثم تبقى الزيادة غير كافية لتلبية الاحتياجات، على حين الطلب يتحرك قليلاً، لكنه يريح الأسرة السورية اليوم، والمواطن الذي تحمل

في استثماراتهم، وتنويعها، وهذا سبب انخفاض معدلات الفائدة لهذه الأوراق المالية، كما يمكن للحكومة أن تشتري هذه الأوراق من المصارف والجمهور لضخ السيولة في السوق.

وبالعودة إلى الخبر النقدي، فقد نوه كنعان بأن الاكتفاء بتمويل الطاقة، أمر غير كاف، بل يجب استخدام آلية طرح سندات الخزينة وشهادات اإيداع لتمويل مستوردات مستلزمات الإنتاج، بدل من اللجوء للتجار والصناعيين إلى السوق الحرة لتأمينها، فالانعكاس على الاقتصاد أفضل عندما تقوم الحكومة هي بالتمويل عبر طرح سندات الخزينة بالدولار، وبذلك تقوم الحكومة بسحب الدولار من لديهم فائض وإيداعات، في الداخل، ومن يرغب في ضخ الدولار في السوق من الخارج، وإعادة توجيهها وتوظيفها في العملية الإنتاجية، من خلال تمويل مستوردات مستلزمات الإنتاج. وشدد كنعان على ضرورة ألا تخشى الحكومة للمصارف والجمهور، لتأمين الأموال التي تحتاج إليها، مقابل دفع فوائد على هذه الأموال المستدانة من المصارف والجمهور، وهي تلقى رواجاً لكونها عديمة المخاطر، لأن الدين تضمنته الحكومة، لذا تسمى اإيداع المصارف والمؤسسات المالية، والمستثمرون إلى شراء هذه الأوراق لتخفيض مستوى المخاطر

«الصناعة» عينها على العادات:

## أجهزة ذكية لكشف «حرامية» الكهرباء وحساب وتحصيل الفاتورة



الذي يتعرض له الاقتصاد الوطني. وقد تم سير إمكانية الاستفادة من البنى التحتية المتوفرة لدى القطاع العام عن طريق زيارة الشركة السورية الكورية التابعة لوزارة الاتصالات وتم الاطلاع على إمكانياتها من حيث التجهيزات والكامر البشري حيث تعتبر هذه الشركة ببنيتها التحتية وكارها البشري داعماً إستراتيجياً للقطر التصنيعية للشركة السورية للصناعات الإلكترونية. ومن المشروعات الإنتاجية المهمة للقطر مشروع العداد الكهربائي الذي تقوم وزارة الكهرباء بتأمينه للمواطن عن طريق الشراء الخارجي حيث تقدر حاجة السوق السورية بنحو ٥ ملايين عداد لتبديل العدادات القديمة ونحو ٣٠٠ ألف عداد سنوياً، إضافة إلى الوفورات الكبيرة المحققة لصلحة الاقتصاد الوطني نتيجة التقليل من الفاقد الكهربائي في الشبكة. وبناء عليه اقترحت المذكرة أن يتم أخذ الموضوع بالحسبان وأن يكون هناك اتفاق بضم المعنيين في وزارة الكهرباء ووزارة الاتصالات ومركز الدراسات والبحوث العلمية ووزارة الصناعة لتصنيها وطنياً وتقديم الخدمات اللازمة لها بعد البيع للحافظ على جاهزيتها والحد من التزيف

| هناء غانم

قدمت وزارة الصناعة مقترحات جديدة للحكومة، وذلك بناءً على مقترحات من شركة «سورونيكس» للصناعات الإلكترونية، تضمنت دراسة جدوى لإنشاء مشروع نقل قناتة تصنيع العدادات الكهربائية الذكية (المنزلية أو الصناعية) وبناء منظومة أتمتة وتحكم لتحصيل وحساب الاستهلاك الكهربائي وكشف الاسترجار غير المشروع.

وبيئت مذكرة الوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن مرحلة إعادة إعمار الصناعة في سورية تتطلب تصافر الجهود كافة لزيادة التنسيق بين مؤسسات القطاع العام وتأهيل البنى التحتية للمؤسسات الإنتاجية، والمشروع المذكور يمكن تنفيذه والاستفادة من البنى التحتية للشركة السورية الكورية التابعة لوزارة الاتصالات.

وبيئت أنه لا بد من تحديد المنتجات الصناعية ذات المردود الاقتصادي والإستراتيجي وتكليف القطاع العام إنتاجها مع وضع الخطط الزمنية للتنفيذ وتأمين التمويل اللازم وتأمين الحماية للمنتجات الوطنية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا الإطار أوضحت المذكرة أنه تم توقيع اتفاقية تعاون مع مركز الدراسات والبحوث العلمية بهدف رفد الشركة العامة للصناعات الإلكترونية بوسائل الدعم كافة من خبرات وبني تحتية ومشروعات إنتاجية... وبناء عليه وبالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث العلمية تقوم شركة الصناعات الإلكترونية «سورونيكس» بإعادة تأهيل بنها التحتية والبحث عن المشروعات الإستراتيجية التي تحتاج إليها من أجل إعادة الأعمار وبعادة كبيرة تهدف إلى تصنيها وطنياً وتقديم الخدمات اللازمة لها بعد البيع للحافظ على جاهزيتها والحد من التزيف

## نقيب مقاولي ريف دمشق: قرار الأسعار يعالج المشروعات التي ينفذها القطاع العام فقط

| الوطن

ويغني القرار بحسب عساف عن بلاغات الحكومة الخاصة بفروقات أو زيادات الأسعار وفسخ عقود المشروعات المتعتردة وتمديد فترات التنفيذ للمشاريع التي تصد تباعاً، وعلى فترات متباعدة، وفي معظم الأحيان لا تناسب فروقات الأسعار والتعويضات الناتجة عنها نتيجة ارتفاع الأسعار مع الواقع الفعلي للمشاريع التي وقعت عقودها خلال السنوات السابقة، وأن حجم الاستفادة من هذه التعويضات لا يتجاوز ٥٠ فقط. وأمل عساف من الحكومة ووزارة الأشغال العامة والإسكان كونها الجهة المشرفة على قطاع المقاولات أن تعمل على تشميل مقاولي القطاع الخاص بهذا القرار لاختصار الوقت والجهد والمال على الجهات صاحبة المشروعات وقطاع المقاولات واستكمال المشروعات.

وأضاف: إن قرار التوازن السعري يجنب المقاولين الوقوع تحت رحمة أمري الصرف في مختلف الجهات العامة. علماً أن عقود المقاولين من القطاع العام والخاص تتناول مشاريع سكنية وطرق وعقود مشاريع الخدمات والصيانة والترميم والدراسات والإشراف والتدقيق والخطوط الحديدية والري واستصلاح الأراضي والسدود ومشاريع البسور والأنفاق والعقد الصناعية الطرية والعقود الخاصة بمشاريع البناء والأعمال الملتزمة لها مع المراقف وترميمها.

بينّ نقيب مقاولي الإنشاءات في ريف دمشق عكرمة عساف في تصريح لـ«الوطن» أن قرار التوازن السعري الخاص بأعمال الإنشاءات والبناء صدر منذ نحو شهر ونصف الشهر، ويات في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وكانت الحكومة وضعت الآلية الخاصة بتحديد المشروعات الإنشائية الخاسرة في مختلف الوزارات والجهات العامة، وذلك من خلال دراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة التي تعدها لجنة خاصة شكلت برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان لدراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة، والجاري تنفيذها من مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة.

موضحاً أن تشكيل هذه اللجنة جاء استناداً إلى توصية للجنة الاقتصادية، وأن القرار ينص على تسعير بعض بنود الأعمال والمشروعات الخاسرة منها فقط بحيث لا يخسر المقاول المحتمل بالمشاركت العامة، ويعني هذا القرار عن بذل الجهود الخاصة بإعادة التسعير لكامل الأعمال أو المشروعات المتعاقدة عليها، إلا أن هذا القرار صدر فقط لصلحة شركات القطاع العام حصراً، ولم يشمل شركات المقاولات للقطاع الخاص.



**BANK AL-SHARQ S.A.S.**  
BANQUE LIBANO-FRANÇAISE GROUP

**بنك الشرق ش.م.س.**  
مجموعة البنك اللبناني الفرنسي

**دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية**  
لبنك الشرق ش.م.س.

يتشرف مجلس إدارة بنك الشرق شركة مساهمة مغلقة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزنز في دمشق وذلك من أجل التداول في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية :

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٦ وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
٣. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
٤. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح المحققة للعام ٢٠١٦ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٦.
٧. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.
٨. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦.
٩. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٧ وتحديد تعويضاته.
١٠. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
١١. إقرار عقد الدعم الفني بين بنك الشرق والشريك الإستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي للعام ٢٠١٧.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالة بدءً من يوم الثلاثاء الواقع في ١١ نيسان ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في الشعلان، شارع حافظ ابراهيم، بناءً على بنك الشرق، ومصطحبين معهم وثائق إثبات الشخصية. وينتهي التسجيل في مقر المصرف في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٥ نيسان ٢٠١٧ لينتقل بتاريخ انعقاد الجلسة يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزنز في دمشق ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً ويستمر حتى الساعة الحادية عشر قبل الظهر.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزنز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ لتتعد هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في نفس المكان. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الاسهم الممثلة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

وتكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك الشرق وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لبنك الشرق [www.bankalsharq.com](http://www.bankalsharq.com)، والموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية [www.scfms.sy](http://www.scfms.sy).

يقح للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الاساسي للمصرف.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الاجتماع.

رئيس مجلس الإدارة

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بامانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف ٦٦٨٠٣٠٠٠ (١١) (٩٦٣) +